المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

Working Paper

ورقة عمل

WP/2023/01

Investment climate In the Hashemite Kingdom of Jordan

مناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية

بحوث ضمان
Dhaman research

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

المؤتمر العشرون لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 20)

كلمة سعادة السيد/ عبد الله أحمد الصبيح

المدير العام

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

عمان – المملكة الأردنية

18-19 أكتوبر 2023

- **معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية**
- **سعادة الأمين العام لاتحاد الغرف العربية**
- **أصحاب المعالي والسعادة**
- **الحضور الكرام**

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أتقدم بأسمى معاني التقدير والامتنان إلى جميع الجهات المنظمة والراعية والمشاركة في هذا الحدث السنوي المهم الذي تتشرف المؤسسة بالمشاركة في تنظيمه بالتعاون مع جامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية لما له من أهمية كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتشجيع القطاع الخاص على تعزيز دوره المتنامي في مسيرة التنمية العربية لاسيما مع تركيز الدورة الحالية للمؤتمر على قضية الاستثمار في المنطقة بشكل عام والمملكة الأردنية بشكل خاص.

السيدات والسادة

من واقع الرصد الذي تجريه المؤسسة عبر سلسلة تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية وكان آخرها في العام 2023، يمكننا القول ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أنجزت خلال العام 2022 العديد من التشريعات والإجراءات المحفزة للاستثمار من أبرزها ما يلي:

- **إصدار قانون تنظيم البيئة الاستثمارية الجديد لعام 2022 الذي تضمن مزايا عديدة منها توسيع صلاحيات وزارة الاستثمار، وتسهيل تراخيص الشركات وحرية تحويل العملات والتملك الكامل، والمساواة بين المستثمر الأردني وغير الأردني، وحماية الاستثمارات وتحجيم نزع الملكية وإقرار تعويضات عادلة، وتسهيل استقدام العمالة الأجنبية، والتحول الى الرقابة اللاحقة، وتحفيز التوجه الرقمي ودعم الاقتصاد الأخضر ومنع الاحتكار وحماية المستهلك.**
- **اعتماد إستراتيجية وطنية شاملة لترويج الاستثمار للفترة ما بين عامي 2022 و2026 بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي وذلك لزيادة حجم الاستثمارات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وخصوصا الصناعات التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والصحة، والسياحة، والخدمات اللوجستية وغيرها.**
- **استمرار مشاريع تطوير البنية التحتية وتعزيز التحول الرقمي في العديد من الجهات ومنها وزارة الاستثمار والمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية.**

الأخوات والإخوة الكرام

وفق رصد المؤسسة السنوي فقد ساهمت الجهود التي بذلتها حكومة المملكة خلال العام 2022 في تحسن أو استقرار مكونات مناخ الاستثمار في الأردن وذلك استنادا إلى رصد المحاور المكونة لتقرير مناخ الاستثمار لعام 2023 كما يلي:

أولا: الوضع السياسي: استقرار التصنيف السيادي للمملكة، وتراوحه ما بين BB وB بمستوياته المختلفة من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأربع الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وفيتش وموديز وكابيتال انتليجينس مع تباين النظرة المستقبلية ما بين مستقرة وسلبية وإيجابية.

كما شهد متوسط ترتيب المملكة عالمياً وعربياً تحسناً في مؤشرات تقييم مخاطر الدولة لكل من وكالات فيتش ومجموعة الخدمات السياسية PRS group، وكريديندو واليانز تريد ودان آند براد ستريت وكوفاس ومجموعة نيكسي اليابانية.

ثانيا: الأداء الاقتصادي: تراجع متوسط ترتيب الأردن إلى المركز الـ 121 بين 193 دولة على مستوى 14 مؤشرا لتقييم الأداء الاقتصادي لعام 2022 مقارنة مع المركز 119 خلال عام 2021، وذلك كمحصلة لحلولها في مراكز متأخرة نسبيا في المؤشرات ذات العلاقة بالمديونية والتعاملات الخارجية وكذلك على مستوى مؤشر إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج، بينما حلت في مرتبة متوسطة في مؤشرات عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: البيئة التشريعية والتنظيمية: شهدت المملكة تبايناً في متوسط ترتيبها في 5 مؤشرات رئيسية، حيث شهدت تحسناً في مؤشر الحكومة الالكترونية لعام 2022، واستقراراً في مؤشري الحوكمة الالكترونية لعام 2021 واتفاقيات الاستثمار الثنائية لعام 2022، في المقابل تراجع ترتيبها في مؤشرات ليجاتوم للازدهار لعام 2023، والحرية الاقتصادية لعام 2023، ومدركات الفساد لعام 2022 رغم حلولها في مراكز متقدمة عالميا في تلك المؤشرات.

رابعا: عناصر الإنتاج: شهدت المملكة تحسناً في متوسط ترتيبها في 6 مؤشرات لتقييم عناصر الإنتاج، حيث تحسن ترتيبها عالميا في مؤشرات عوائد الموارد الطبيعية من الناتج لعام 2020، والتنافسية المستدامة لعام 2022، والطاقة لعام 2022، والمعرفة العالمي لعام 2022، والابتكار العالمي لعام 2022، بينما تراجع ترتيبها في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2022.

أصحاب المعالي والسعادة

شهد عام 2022 نمواً قياسياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة، بمعدل نمو بلغ 83% لتصل إلى 1.1 مليار دولار، لتحل في المرتبة الثامنة عربياً بحصة 2.1% من إجمالي التدفقات الأجنبية الواردة للمنطقة خلال عام 2022، كما حلت ثامناً على صعيد أرصدة الاستثمار الأجنبي الوارد بقيمة تجاوزت 38 مليار دولار وبحصة 3.6% من الإجمالي الوارد للمنطقة العربية نهاية العام 2022.

وفي السياق ذاته، بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن نحو 365 مشروعاً استثمارياً خلال العشرين عاماً الماضية (2003- 2022)، بما يمثل 2.3% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي الواردة للمنطقة العربية خلال تلك الفترة، بتكلفة استثمارية بلغت 50 مليار دولار وبحصة 3.3% من الإجمالي العربي، نفذتها 288 شركة أجنبية وساهمت في توفير ما يزيد عن 65 ألف وظيفة جديدة خلال العام نفسه.

وخلال عام 2022 استقبلت المملكة 10 مشاريع أجنبية بتكلفة استثمارية بلغت 394 مليون دولار مثلت 0.2% من التكلفة الاستثمارية للمشاريع الأجنبية في المنطقة، نفذتها 9 شركات أجنبية وساهمت تلك المشاريع في توفير ما يقرب من 900 وظيفة جديدة خلال العام نفسه. بينما بلغ إجمالي عدد المشاريع الأردنية في الخارج 9 مشاريع خلال عام 2022 وبلغت تكلفتها الاستثمارية نحو 56 مليون دولار ونفذت من خلال 9 شركات أردنية.

وفيما يتعلق بأهم 5 دول مستثمرة في الأردن، فقد بلغت حصتها نحو 54% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع الأجنبية في المملكة خلال عام 2022، وتصدرت الإمارات المقدمة بحصة 33.7%، تلتها السعودية بحصة 8.5%، ثم الولايات المتحدة بحصة 7.3%، وحلت الكويت رابعاً بحصة 2.6%، ثم مصر خامساً بحصة 2.4%.

وعلى صعيد متصل استحوذت 5 قطاعات رئيسية على نحو 54% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع الأجنبية في المملكة خلال عام 2022، تصدرها قطاع العقارات بحصة 36.2%، ثم قطاع الصناعات الكيميائية بحصة 8.8%، وحل قطاع الطاقة المتجددة ثالثا بحصة 4.7%، ثم قطاعا الفنادق والسياحة، والاتصالات بحصص 2.3% و2.0% على التوالي.

الحضور الكرام

المملكة الأردنية الهاشمية هي عضو مؤسسة "ضمان" في المؤسسة وتساهم بحصة من رأسمالها ويمثلها البنك المركزي الأردني في اجتماعات مجلس مساهمي المؤسسة في أبريل من كل عام. وعلى مدار تاريخها وقعت المؤسسة اتفاقيات تعاون مع العديد من الجهات الأردنية آخرها اتفاقية لإعادة تأمين ائتمان الصادرات الأردنية بالحصص النسبية لفائدة الشركة الأردنية لضمان القروض.

كما أنشأت مؤسسة" ضمان" بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات "اتحاد أمان" الذي يضم 18 جهة تأمين عربية وإسلامية من بينها الشركة الأردنية لضمان القروض. كما تتعاون المؤسسة مع الجهات الأردنية ذات الصلة في أمور الاستشارات والبحوث وتبادل المعلومات اللازمة لإصداراتها، كذلك تشارك المؤسسة في العديد من المؤتمرات والأنشطة التي تنظمها الأردن.

وتقدم المؤسسة حزمة متنوعة من خدماتها للأردن أبرزها: تأمين الاستثمارات العربية والأجنبية القائمة والجديدة، وأيضا استثمارات الأردنيين المغتربين وذلك ضد المخاطر السياسية المتمثلة في المصادرة والتأميم، ومنع تحويل الأموال، والحروب والاضطرابات والإخلال بالعقد. كما تقدم المؤسسة خدمة تأمين ائتمان الصادرات الأردنية للخارج وكذلك تأمين ائتمان واردات السلع الرأسمالية والاستراتيجية الأردنية من الخارج، وذلك ضد المخاطر السياسية بالإضافة إلى المخاطر التجارية المتمثلة في إفلاس المستورد أو إعساره، وعدم وفائه بالتزاماته.

وبنهاية العام 2022، بلغت استفادة المملكة ما حصته 5% من مجمل العمليات التراكمية لمؤسسة "ضمان" لتأمين التجارة والاستثمار الأجنبي ضد المخاطر السياسية والتجارية خلال الفترة من 1975 إلى 2022، وذلك بقيمة 916 مليون دولار كتأمين لعمليات تصدير السلع والاستثمارات الأردنية في الدول العربية، وبقيمة 1.7 مليار دولار كتأمين لعمليات استيراد السلع والاستثمارات الأجنبية في الأردن. كما أن إجمالي عقود المؤسسة السارية في المملكة تجاوزت الـ 100 مليون دولار لتمثل 7.2% من مجمل العقود السارية في المؤسسة بنهاية العام 2022.

وختاما

تأمل المؤسسة أن تنجح بالتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة في مساعدة صانعي القرار الاستثماري والاقتصادي، في القطاعين العام والخاص بما يؤدي إلى مضاعفة الاستثمارات العربية والأجنبية في القطاعات الإنتاجية المختلفة وبما يسهم في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل في جميع دول المنطقة.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته